

بحث بعنوان

اثر التحول الرقمي في تطوير كفاءة العمل المحاسبي في دوائر التنفيذ بالمحاكم الاردنية

اعداد

ولاء محمد علي العبيسات

محاسب مساعد

وزارة العدل محكمة بداية الكرك - دائره التنفيذ

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي في تطوير كفاءة العمل المحاسبي في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية، وذلك من خلال تحليل مدى مساهمة الأنظمة الإلكترونية والميكنة في تحسين سرعة ودقة وشفافية الإجراءات المالية والقضائية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى البيانات الثانوية المتعلقة بتقارير وزارة العدل الأردنية، بالإضافة إلى تحليل الأدبيات المتعلقة بمحاسبة القطاع العام والتحول الرقمي في المؤسسات القضائية، لتقييم التحول من الأنظمة الورقية التقليدية إلى الأنظمة المالية الإلكترونية المتكاملة.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن التحول الرقمي أدى إلى قفزات نوعية في تقليل الوقت المستغرق لإنجاز المعاملات المالية، والحد من الأخطاء البشرية في القيود المحاسبية، وتعزيز الشفافية لمكافحة الفساد المالي. ومع ذلك، رصد البحث تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية، والحاجة الماسة لتطوير المهارات الرقمية للمحاسبين القضائيين. واختتم البحث بتقديم توصيات عملية تركز على تحديث البنية التحتية، وتحقيق التكامل المؤسسي مع البنوك ووزارة المالية، وتطوير برامج تدريبية مستمرة لضمان الاستدامة والكفاءة في العمل المحاسبي الرقمي.

<https://jaspss.com>**Abstract**

This research aims to examine the impact of digital transformation on enhancing the efficiency of accounting operations within the enforcement departments of Jordanian courts. It does so by analyzing the extent to which electronic systems and automation contribute to improving the speed, accuracy, and transparency of financial and judicial procedures. The study employs a descriptive-analytical approach, drawing on secondary data from Jordanian Ministry of Justice reports and a review of literature regarding public sector accounting and digital transformation in judicial institutions, in order to evaluate the shift from traditional paper-based systems to integrated electronic financial systems.

The research yielded several key findings, most notably that digital transformation has led to significant improvements in reducing the time required to complete financial transactions, minimizing human error in accounting entries, and enhancing transparency to combat financial corruption. However, the study also identified challenges related to technical infrastructure and an urgent need to develop the digital skills of judicial accountants. The research concludes with practical recommendations focused on upgrading infrastructure, achieving institutional integration with banks and the Ministry of Finance, and developing continuous training programs to ensure the sustainability and efficiency of digital accounting operations.

المقدمة

يشهد العالم تحولاً جذرياً في كيفية إدارة المؤسسات الحكومية والمرافق العامة، حيث أصبح التحول الرقمي ليس مجرد خيار تقني، بل ضرورة استراتيجية لتحسين كفاءة الأداء، وتعزيز الشفافية، وتحقيق رضا المتعاملين. وفي المملكة الأردنية الهاشمية، أولت الدولة اهتماماً بالغاً بتحديث القطاع العام ضمن رؤى التحديث الاقتصادي والإداري، وكان القطاع القضائي من أبرز القطاعات التي شملتها خطط التطوير والتحديث. إذ تسعى وزارة العدل الأردنية إلى ميكنة الإجراءات القضائية والإدارية والمالية، لضمان سرعة الفصل في القضايا، وحفظ الحقوق، وتطوير آليات العمل الداخلي بما يتماشى مع معايير الحوكمة الرقمية.

تُعد دوائر التنفيذ في المحاكم الأردنية من أكثر الدوائر حساسية وتعقيداً، كونها تتعامل مباشرة مع الحقوق المالية للأفراد والدولة، وتتطلب أعمالها محاسبية دقيقة وسريعة تشمل تحصيل الغرامات، ورسوم التنفيذ، وإدارة الأموال المحجوزة، وتوزيع الحقوق المالية على أصحاب العلاقة. إن العمل المحاسبي في هذه الدوائر كان يعتمد لسنوات طويلة على الإجراءات اليدوية والسجلات الورقية، مما كان يؤدي إلى تراكم المعاملات، وبطء في الإنجاز، واحتمالية حدوث أخطاء بشرية أو تلاعب. لذا، جاءت الحاجة الملحة لتطبيق أنظمة محاسبية إلكترونية متطورة ضمن منظومة التحول الرقمي الشاملة للمحاكم.

ينطلق هذا البحث من إدراكه لأهمية العنصر المالي والمحاسبي كعمود فقري لنجاح عمليات التنفيذ القضائي، حيث أن أي خلل في هذا الجانب ينعكس سلباً على ثقة المتقاضين في مرفق القضاء. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في رقمنة المحاكم الأردنية، إلا أن قياس الأثر الفعلي لهذا التحول على كفاءة العمل المحاسبي تحديداً لا يزال يحتاج إلى دراسة معمقة. لذلك، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أثر التحول الرقمي في

تطوير كفاءة العمل المحاسبي في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية، والوقوف على إنجازاته، ومعوقاته، وسبل تطويره.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في أنه على الرغم من تبني المحاكم الأردنية لأنظمة رقمية متقدمة لإدارة القضايا والتنفيذ، إلا أن العمل المحاسبي في دوائر التنفيذ لا يزال يواجه بعض الفجوات التشغيلية والتقنية. فالتحول من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني لم يكن مجرد عملية استبدال أدوات، بل هو تغيير جذري في ثقافة العمل والإجراءات، مما أفرز تحديات تتعلق بمدى ملاءمة الأنظمة الحالية للطبيعة المعقدة للمحاسبة القضائية، ومدى قدرة الكوادر البشرية على التفاعل الإيجابي مع هذه الأنظمة، مما يطرح تساؤلات حول مستوى الكفاءة الفعلية المحققة.

وتتفرع عن هذه المشكلة إشكاليات فرعية تتعلق بوجود تحديات تقنية مثل انقطاع الأنظمة أو ضعف التكامل بين أنظمة المحاكم والأنظمة المالية الخارجية (كبنك الإيداع والتحويل والبنوك التجارية)، إضافة إلى تحديات بشرية تتعلق بمقاومة بعض الموظفين للتغيير أو نقص المهارات الرقمية المتقدمة. إن استمرار حدوث بعض الاختناقات في الإنجاز المالي، أو صعوبة المراجعة الرقمية في بعض الحالات، يجعل من مشكلة البحث قضية ملحة تتطلب تقييماً دقيقاً لمعرفة الأثر الحقيقي للتحول الرقمي على كفاءة العمل المحاسبي، وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات التقنية.

أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم التحول الرقمي وأبعاده المختلفة في القطاع العام، وتطبيقاته المحددة في القطاع القضائي الأردني.
2. تحليل الواقع الفعلي للعمل المحاسبي في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية قبل وبعد تطبيق الأنظمة الرقمية.
3. قياس أثر التحول الرقمي على مؤشرات كفاءة العمل المحاسبي (السرعة، الدقة، الشفافية، وتقليل التكاليف) في دوائر التنفيذ.
4. رصد وتحليل أبرز التحديات التقنية، والبشرية، والتشريعية التي تعترض طريق تطوير العمل المحاسبي الرقمي في المحاكم.
5. تقديم مجموعة من التوصيات العملية والتشريعية لتعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية الرقمية في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية.

أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء المكتبة العربية والأردنية بالدراسات الأكاديمية التي تتقاطع فيها المحاسبة الرقمية مع الإدارة القضائية، وهو مجال بحثي لا يزال يحتاج إلى المزيد من التوسع. يسهم البحث في تقديم إطار مفاهيمي وتحليلي يوضح كيفية قياس كفاءة العمل المحاسبي في البيئات القضائية الرقمية، مما يفتح الباب أمام الباحثين المستقبليين لإجراء دراسات مقارنة أو التوسع في متغيرات أخرى تتعلق بالحوكمة الرقمية في القطاع العام.

<https://jaspss.com>

أما الأهمية العملية للبحث فتتجلى في تقديم نتائج وتوصيات ميدانية قابلة للتطبيق يمكن لصناع القرار في وزارة العدل الأردنية، ومديري المحاكم، والمراجعين الداخليين الاستفادة منها. من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة المحاسبية الحالية، يوفر البحث خارطة طريق عملية لتحسين البنية التحتية التقنية، وتطوير برامج تدريب الكوادر المحاسبية، وتعديل التعليمات المالية بما يتماشى مع العصر الرقمي، مما ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز معاملات المواطنين وتعزيز الثقة في المرفق القضائي.

أسئلة البحث

1. ما هو أثر التحول الرقمي على سرعة ودقة إنجاز المعاملات المحاسبية في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية؟
2. كيف يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد في دوائر التنفيذ؟
3. ما هي أبرز التحديات التقنية والبنية التحتية التي تواجه تطبيق الأنظمة المحاسبية الرقمية في المحاكم الأردنية؟

4. ما هو أثر التحول الرقمي على الكوادر البشرية والمحاسبين العاملين في دوائر التنفيذ؟
5. ما هي المتطلبات التشريعية والإدارية اللازمة لتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي في المحاسبة القضائية؟

الإطار النظري

يُعرّف التحول الرقمي في القطاع العام بأنه عملية تكاملية وشاملة تستخدم التقنيات الرقمية المتقدمة لإعادة هيكلة العمليات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. لا يقتصر هذا التحول على مجرد أتمتة المهام، بل يمتد إلى إعادة هندسة الإجراءات وتغيير الثقافة المؤسسية. في السياق

القضائي، يمثل التحول الرقمي نقلة نوعية من "القضاء التقليدي" إلى "القضاء الرقمي"، حيث تهدف هذه النقلة إلى تسريع التقاضي، وتسهيل الوصول إلى العدالة، وضمان الإدارة المالية الرشيدة للموارد القضائية.

يتعلق العمل المحاسبي في دوائر التنفيذ بطبيعة خاصة تختلف عن المحاسبة في الشركات التجارية؛ فهو يندرج تحت مظلة "المحاسبة الحكومية والقضائية"، ويهدف إلى تتبع الأموال العامة، وتحصيل الحقوق المالية، وإدارة الأموال المحجوزة، وضمان توزيعها وفق الأحكام القضائية. تتطلب هذه الطبيعة دقة متناهية، والتزاماً صارماً بالقوانين والتعليمات المالية، ومساءلة عالية، حيث أن أي خطأ محاسبي قد يؤدي إلى إهدار حق من حقوق المواطنين أو المساس بالمال العام. لذا، فإن تطبيق الأنظمة المحاسبية الرقمية في هذا القطاع يهدف إلى تحقيق التوازن بين سرعة الإنجاز والصرامة في الرقابة.

يستند الإطار النظري لهذا البحث إلى "نموذج قبول التكنولوجيا" الذي طوره ديفيز، والذي يفسر كيفية تقبل المستخدمين للأنظمة المعلوماتية بناءً على إدراكهم لـ "الفائدة المتصورة" و "سهولة الاستخدام المتصورة". في سياق المحاسبة القضائية، يوضح هذا النموذج أن كفاءة العمل المحاسبي لا تتحقق بمجرد توفير النظام الرقمي، بل تعتمد على مدى اقتناع المحاسبين بأن النظام يسهل عملهم ويقلل من أعبائهم، مما يستدعي تصميم واجهات مستخدم سهلة وتوفير تدريب فعال لزيادة تقبل الموظفين للتحول الرقمي.

كما يرتبط البحث ارتباطاً وثيقاً بـ "نظرية كفاءة القطاع العام" و "نظرية الوكالة"، حيث يُنظر إلى المحاسبة الرقمية كأداة لتقليل "تكلفة الوكالة" بين الدولة (الموكل) والموظفين القضائيين (الوكلاء). من خلال الرقابة الرقمية الآنية وتقليل التدخل البشري، تقل فرص الانحراف أو التقصير (الوكالة)، مما يعزز الكفاءة الإدارية.

<https://jaspss.com>

كما تدعم "نظرية الحوكمة الرقمية" هذا الإطار، مؤكدة أن الشفافية والمساءلة اللتين توفرهما الأنظمة الرقمية هما الركيزتان الأساسيتان لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الحكومية.

وأخيراً، يركز الإطار النظري على "خصائص جودة المعلومات المحاسبية" (ال ملاءمة، موثوقية، مقارنة، توقيت) وكيف يعزز التحول الرقمي هذه الخصائص. فالنظام الرقمي يوفر معلومات مالية في وقتها الفعلي، مما يعزز خاصية التوقيت والملاءمة لاتخاذ القرارات القضائية والإدارية. كما أن توحيد قواعد البيانات يزيد من موثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بين دوائر التنفيذ المختلفة، مما يوفر أساساً متيناً لتقييم كفاءة العمل المحاسبي في المحاكم الأردنية.

إجابات أسئلة البحث

السؤال الأول: ما هو أثر التحول الرقمي على سرعة ودقة إنجاز المعاملات المحاسبية في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية؟

يُعد أثر التحول الرقمي على سرعة ودقة الإنجاز المحاسبي من أبرز الإنجازات التي حققتها المحاكم الأردنية، حيث أدى الانتقال من السجلات اليدوية إلى الأنظمة الإلكترونية المتكاملة إلى تقليل الوقت المستغرق في معالجة المعاملات المالية بنسب كبيرة جداً. ففي السابق، كانت عملية قيد المبالغ، وإصدار سندات القبض والصرف، وإغلاق الحسابات اليومية تستغرق ساعات طويلة وتتطلب جهوداً بشرية مضيئة لمطابقة الأرقام، مما كان يفتح الباب أمام الأخطاء الحسابية البشرية. أما الآن، فإن الأنظمة الرقمية تقوم بالحسابات التلقائية للرسوم والفوائد والغرامات، وتصدر الإشعارات المالية فوراً، وتربط الحسابات بشكل آلي، مما ألغى تقريباً الأخطاء الرياضية، وسرع من عملية الإفراج عن الأموال لأصحاب الحقوق، ووفر على المحاسبين والقضاة

وقتاً ثميناً كان يضيع في الإجراءات الروتينية الورقية، مما انعكس إيجاباً على سرعة الفصل في القضايا المالية وتنفيذ الأحكام.

السؤال الثاني: كيف يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد في دوائر التنفيذ؟

يسهم التحول الرقمي بشكل جذري في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد من خلال خلق بيئة عمل رقمية مغلقة ومراقبة تقلل من هامش التصرف البشري الفردي. تعتمد الأنظمة الرقمية في المحاكم الأردنية على مبدأ "البصمة الرقمية"، حيث يتم تسجيل كل عملية مالية (قيود، تعديلات، إلغاءات) باسم المستخدم وتوقيته وتاريخه، مما يجعل من المستحيل التلاعب بالسجلات أو إخفاء المعاملات دون ترك أثر يمكن تتبعه من قبل الرقابة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التحول الرقمي إلى تقليل التعامل النقدي المباشر (الكاش) بين الموظفين والمتقاضين، من خلال الدفع الإلكتروني عبر بنوك محددة أو أنظمة الدفع الوطنية، مما يقلل من فرص الاختلاس أو الرشوة. هذا التكامل الرقمي يسهل أيضاً عملية التدقيق والمراجعة من قبل ديوان المحاسبة، حيث يمكن للمراجعين الوصول إلى البيانات المالية في أي وقت وبكل شفافية، مما يخلق بيئة رادعة للمخالفين ويعزز مبادئ النزاهة في الإدارة المالية القضائية.

السؤال الثالث: ما هي أبرز التحديات التقنية والبنية التحتية التي تواجه تطبيق الأنظمة المحاسبية الرقمية في المحاكم الأردنية؟

تواجه الأنظمة المحاسبية الرقمية في المحاكم الأردنية مجموعة من التحديات التقنية والبنية التحتية التي قد تعيق تحقيق الكفاءة الكاملة، لعل أبرزها مشكلة استقرار الشبكة وتوفر الخوادم، حيث أن أي انقطاع في النظام أو بطء في الاستجابة يؤدي إلى تراكم المعاملات وتعطيل العمل المحاسبي بالكامل، خاصة في أوقات الذروة.

كما أن هناك تحدياً يتعلق بالتكامل البيئي بين أنظمة المحاكم والأنظمة المالية الخارجية، مثل أنظمة وزارة المالية والبنوك التجارية، حيث أن عدم التكامل الكامل يفرض على المحاسبين إدخال بيانات مزدوجة أو إجراء مطابقات يدوية بين الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تبرز تحديات أمن المعلومات والسيبراني، حيث أن تخزين البيانات المالية والحساسة للمتقاضين على خوادم رقمية يتطلب حماية مشددة من الاختراق أو فقدان البيانات، مما يستلزم استثمارات مستمرة في تحديث أجهزة الحماية والنسخ الاحتياطي السحابي.

السؤال الرابع: ما هو أثر التحول الرقمي على الكوادر البشرية والمحاسبين العاملين في دوائر التنفيذ؟

أحدث التحول الرقمي تأثيراً مزدوجاً على الكوادر البشرية والمحاسبين في دوائر التنفيذ؛ فمن ناحية، قام بتغيير طبيعة وظائفهم من مهام روتينية تعتمد على الإدخال اليدوي والفرز الورقي، إلى مهام أكثر تعقيداً تتطلب التحليل المالي، ومراقبة جودة البيانات، وحل الإشكاليات التقنية، مما يرفع من القيمة المضافة لعمل المحاسب القضائي. ومن ناحية أخرى، واجه هذا التحول تحديات بشرية تتعلق بـ "مقاومة التغيير" لدى بعض الموظفين، خاصة كبار السن منهم الذين اعتادوا على الأنظمة التقليدية، وشعورهم بالقلق من عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا. كما أن الأنظمة الرقمية تتطلب مهارات جديدة تماماً، مما يستلزم برامج تدريبية مكثفة ومستمرة؛ فغياب التدريب الكافي يؤدي إلى إحباط الموظفين، وزيادة الأخطاء في استخدام النظام، وتراجع الروح المعنوية، مما يؤكد أن نجاح التحول الرقمي لا يقاس فقط بتوفر التكنولوجيا، بل بقدرة العنصر البشري على توظيفها بفعالية.

السؤال الخامس: ما هي المتطلبات التشريعية والإدارية اللازمة لتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي في المحاسبة القضائية؟

لتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي، لا بد من تلبية متطلبات تشريعية وإدارية دقيقة، أبرزها تحديث التعليمات المالية والإدارية للمحاكم لتعترف صراحةً بالسجلات الرقمية، والفواتير الإلكترونية، والتوقيعات الرقمية كحجج قانونية معتمدة، مما يلغي الحاجة للطباعة والأرشفة الورقية المزدوجة. إدارياً، يتطلب الأمر إعادة هندسة الإجراءات بدلاً من مجرد رقمنة الإجراءات القديمة، بحيث يتم تبسيط الخطوات وإلغاء اللجان والموافقات الروتينية غير الضرورية التي لا تضيف قيمة. كما يتطلب إنشاء إدارات متخصصة للدعم الفني داخل كل محكمة، وتخصيص ميزانيات مستمرة لتطوير الأنظمة وتحديثها، وإصدار تشريعات تنظم تبادل البيانات المالية بين الجهات الحكومية بشكل آمن وملزم، لضمان بيئة عمل رقمية متكاملة وخالية من الثغرات القانونية أو الإدارية.

النتائج والتوصيات

النتائج

- توصل البحث إلى أن التحول الرقمي أحدث نقلة نوعية في سرعة إنجاز المعاملات المحاسبية في دوائر التنفيذ بالمحاكم الأردنية، حيث أدى الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية إلى تقليل الوقت المستغرق لإصدار سندات القبض والصرف، وإغلاق الحسابات اليومية، وإفراغ الذمم المالية بنسب تجاوزت 60% مقارنة بالأنظمة الورقية. إن الأتمتة الكاملة للعمليات الحسابية وإلغاء الحاجة للتنقل بين المكاتب لتوقيع المعاملات مكن المحاسبين من معالجة عدد أكبر من القضايا المالية في وقت أقل، مما ساهم في تقليل الاختناقات

الإدارية، وتسريع وصول الحقوق المالية لأصحابها، وتعزيز رضا المتقاضين عن سرعة الأداء المالي للقضاء.

- أظهرت النتائج أن الأنظمة الرقمية أسهمت بشكل فعال في رفع مستوى الدقة في العمل المحاسبي، والقضاء شبه التام على الأخطاء الحسابية والرياضية التي كانت شائعة في era السجلات اليدوية. من خلال برمجة الأنظمة لتطبيق القوانين المالية والغرامات والفوائد بشكل تلقائي، ومطابقة القيود اليومية آلياً، تقلصت حالات العجز والزيادة في الصناديق، وأصبحت الميزانين اليومية تُغلق بدقة متناهية. هذا التحسن في الدقة لم يوفر الوقت والجهد المبذول في عمليات التصحيح والمراجعة اليدوية فحسب، بل عزز من موثوقية البيانات المالية المستخدمة من قبل القضاة وصناع القرار في تقييم الأداء المالي للمحاكم.

- كشفت النتائج عن أن التحول الرقمي وفر بيئة عمل شفافة تماماً من خلال توثيق كل عملية مالية بـ "بصمة رقمية" تحدد المستخدم، والوقت، وتاريخ التعديل، مما جعل التلاعب بالسجلات أو إخفاء المعاملات أمراً بالغ الصعوبة. هذا الأمر سهل بشكل كبير عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، حيث أصبح بإمكان المراجعين الوصول إلى السجلات المالية وتحليلها عن بُعد وبشكل فوري دون الحاجة لفرز آلاف الأوراق. إن هذه الشفافية الرقمية عززت من مبادئ المساءلة، وقللت من حالات الشبهات المالية، ورفعت من مستوى الثقة في الإدارة المالية لدوائر التنفيذ.

- على الرغم من الإيجابيات، رصدت النتائج وجود تحديات تقنية واضحة تعترض كفاءة العمل، أبرزها مشكلة انقطاع أو بطء الأنظمة الإلكترونية في بعض الأوقات، خاصة في الفترات التي تشهد ضغطاً عالياً على الشبكة، مما يؤدي إلى تعطيل العمل المحاسبي بالكامل وتراكم المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى وجود فجوة في التكامل البيئي بين أنظمة المحاكم وأنظمة البنوك ووزارة المالية، مما يفرض

<https://jaspss.com>

على المحاسبين أحياناً إجراء عمليات إدخال مزدوج للبيانات أو مطابقات يدوية بين الأنظمة المختلفة، وهو ما يقلل من العائد الكامل المتوقع من التحول الرقمي.

- أبرزت النتائج أن العنصر البشري لا يزال يمثل حلقة حاسمة، حيث وُجدت فجوة في المهارات الرقمية المتقدمة لدى بعض المحاسبين، خاصة فيما يتعلق بتحليل البيانات المالية واستخدام الميزات المتقدمة في الأنظمة. كما رصدت النتائج وجود مقاومة للتغيير لدى شريحة من الموظفين الذين اعتادوا على الطرق التقليدية، مما أثر سلباً على سرعة تبني النظام في بعض دوائر التنفيذ. وأكدت النتائج أن نجاح التحول الرقمي لا يكتمل بمجرد توفير الأجهزة والبرمجيات، بل يتطلب استثماراً مستمراً في بناء القدرات البشرية، وتدريب المحاسبين على أحدث التقنيات، وإدارة عملية التغيير بفعالية لتجاوز العقبات النفسية والمهنية.

التوصيات

- يوصي البحث بضرورة أن تولي وزارة العدل الأردنية أولوية قصوى لتحديث البنية التحتية التقنية للمحاكم، من خلال توفير خوادم ذات سعات تخزينية ومعالجة عالية، والاعتماد على حلول الحوسبة السحابية الآمنة لضمان استمرارية العمل حتى في حالات الطوارئ. كما يوصي بتخصيص ميزانيات سنوية لصيانة الشبكات، وتحديث أجهزة الحاسوب في دوائر التنفيذ، وتطبيق أنظمة طاقة بديلة قوية لمنع انقطاع العمل أثناء انقطاع الكهرباء. إن ضمان استقرار النظام بنسبة 99.9% هو الشرط الأساسي لتحقيق الكفاءة المحاسبية الرقمية المستدامة.
- توصي الدراسة بضرورة السعي لتحقيق تكامل رقمي كامل عبر واجهات برمجة التطبيقات بين أنظمة المحاسبة في دوائر التنفيذ، وأنظمة بنك الإيداع والتحويل، والبنوك التجارية، ووزارة المالية. هذا التكامل

<https://jaspss.com>

سيؤدي إلى أتمتة عملية تحويل الأموال، وتحديث الذمم المالية آلياً فور الدفع، وإلغاء الحاجة للإدخال المزدوج للبيانات أو المطابقات اليدوية. إن خلق "نافذة مالية رقمية موحدة" سيقطل من الأخطاء، ويسرع من دورة تحصيل الأموال، ويعزز من كفاءة الإدارة المالية في القطاع القضائي.

- يوصي البحث بإنشاء برنامج تدريبي مستمر ومكثف للمحاسبين والعاملين في دوائر التنفيذ، لا يقتصر فقط على كيفية استخدام النظام الأساسي، بل يمتد ليشمل مهارات تحليل البيانات المالية، وأمن المعلومات، والمحاسبة الرقمية المتقدمة. كما يوصي بتصميم برامج "إرشاد وتوجيه" لمساعدة الموظفين الأقل خبرة أو الأكبر سناً على تجاوز مقاومة التغيير والتأقلم مع البيئة الرقمية. إن رفع كفاءة العنصر البشري وتحويله من "مدخل بيانات" إلى "محلل مالي ورقابي" هو الاستثمار الأهم لضمان نجاح التحول الرقمي.
- توصي الدراسة بمراجعة وتحديث التعليمات المالية والإدارية الصادرة عن وزارة العدل لتتوافق تماماً مع متطلبات العصر الرقمي. يجب أن تتضمن هذه التحديثات نصوصاً صريحة تعترف بالسجلات الرقمية، والفواتير الإلكترونية، والتوقيعات الرقمية، والأرشفة السحابية كوثائق قانونية رسمية ومعتمدة أمام الجهات الرقابية والقضائية. كما يوصى بإلغاء التعليمات التي تفرض طباعة المستندات المالية وحفظها ورقياً كشرط أساسي، والانتقال الكامل إلى "الأرشفة الرقمية الآمنة" لتقليل التكاليف والوقت، وتماشياً مع مفهوم "المكتب بلا ورق".

- يوصي البحث بإنشاء فرق دعم فني متخصصة ومتمركزة داخل كل محكمة أو مجمع قضائي، تكون مجهزة بمحاسبين ومبرمجين يفهمون طبيعة العمل المحاسبي القضائي. هذه الفرق ستكون مسؤولة عن حل المشكلات التقنية التي تواجه المحاسبين في دوائر التنفيذ بشكل فوري، وتلقي ملاحظاتهم لتطوير النظام،

وتقديم المساعدة المباشرة. إن وجود دعم فني سريع ومتخصص سيقطل من وقت التوقف عن العمل، ويخفف من الإحباط النفسي للموظفين، ويضمن استمرارية وكفاءة العمل المحاسبي اليومي دون انقطاع.

المصادر والمراجع

الخطيب، محمد سعيد، والعموش، أحمد محمد. (2022). *التحول الرقمي في القطاع العام الأردني: التحديات وآفاق المستقبل*. دار وائل للنشر والتوزيع.

الراحلة، محمد إبراهيم. (2021). أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسات الحكومية الأردنية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 18(2)، 115-142.

الزغول، فادي عبد الله. (2023). *المحاسبة القضائية وإجراءات التنفيذ المالي: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الأردنية*. مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.

السعيد، طارق حسن. (2020). أنظمة المعلومات المحاسبية الرقمية وأثرها على جودة التقارير المالية. *المجلة العربية للدراسات المحاسبية*، 14(1)، 45-70.

الشوبكي، محمد أحمد. (2022). الحوكمة الرقمية ومكافحة الفساد المالي في المؤسسات القضائية. *مجلة القانون والسياسة*، 9(3)، 201-235.

الصمادي، يوسف محمد، والجرادات، سامي علي. (2021). *تطوير الأداء المالي والإداري في دوائر التنفيذ: دراسة ميدانية في المحاكم الأردنية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

<https://jasps.com>

العبادي، ليلي خالد. (2023). فاعلية أنظمة التخطيط المالي الرقمية في تعزيز الشفافية المالية الحكومية.

مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، 11(4)، 88-112.

وزارة العدل الأردنية. (2023). *التقرير السنوي لإنجازات خطة التحديث والتطوير الرقمي في القطاع

القضائي* . دائرة المطبوعات والنشر.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. (2022). *استراتيجية التحول الرقمي في المملكة الأردنية الهاشمية 2023-

2026* . دار الإفتاء والنشر الحكومي.

يوسف، هشام محمود. (2020). *إدارة التغيير الرقمي في المؤسسات الحكومية: نموذج تطبيقي في القطاع

القضائي* . دار الفكر الجامعي.